عبد المحسن السعدون وإسهاماته السياسية في العراق

م.م ندى وحيد حسين غياض

جامعه ذي قار مركز ذي قار للدراسات التاريخية والاثارية/ العراق

Nadaw.hassan@utq.iq

الملخص:

تهدف الدراسة إلى كشف النقاب عن شخصية مهمة من الشخصيات السياسية العراقية كان لها الدور الأبرز في رسم سياسة العراق والتي لعبت دورا فعالا في أحداث العراق المعاصر اذا كان السعدون من الشخصيات العراقية التي حظيت باهتمام كبير والتي ظهرت على المسرح السياسي خلال العهد العثماني والاحتلال البريطاني والعهد الملكي.

تعتبر هذه الشخصية من الشخصيات التي اختلف الناس في تقييمها فالبعض يراه عنصرا وطنيا مخلصا وسياسيا ناضجا في حين وصفه الآخرون بانه خائن للوطن وعبد للانجليز .

الكلمات المفتاحية: (عبد المحسن السعدون، سياسة العراق).

Abdul Mohsen Al-Saadoun and his political contributions in Iraq

Mr. Nada Wahid Hussein Ghayyadh

University of Thi Qar, Thi Qar Center for Historical and Archaeological Studies/ Iraq

Abctract:

Study aims to unveil an important Iraqi political figure who had the most prominent role in shaping Iraqis policy and who played an effective role in the events of contemporary Iraq. Outside on was one of the Iraqi figures who appeared on the political scene during the ottoman era the British occupation and the royal era he is considered as one of the personalities that people disagreed about some see him as loyal patriot and the major politician while others describe him as traitor to the homeland and a slave to the English.

Keywords: (Abdul Mohsen Al-Saadoun, Iraqi politics).

المقدمة:

يعد عبد المحسن السعدون واحدا من ابرز الشخصيات السياسية التي ظهرت في العراق في فتره الإنتداب البريطاني التي شهدت أول تجربة حملت العراقيين مسؤوليات جمة في فتره مميزه من تاريخ العراق السياسي المعاصر الذي شهد تقدماً في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية فمن الطبيعي ان نتعرف ونقف على طبيعة الرجال الذين اختيروا لحمل تلك المسؤوليات وإسهامهم بخدمه بلادهم في وقت حرج حيث كان عليهم ان يوفقوا فيه بين واقع الإنتداب البريطاني وبين النهوض بواجباتهم أمام شعبهم كرجال حكومة ديمقراطية مقيدة بدستور فظهر السعدون وزيراً للعدلية ثم وزيراً للداخلية وتولى بعدها رئاسة أربع وزارات بالإضافة الى توليه منصب رئاسة المجلس التأسيسي العراقي ورئاسة مجلس النواب واسهاماته السياسية من اجل إستقلال العراق

المبحث الأول

حياته:-

هو عبد المحسن السعدون بن فهد بن علي بن ثامر السعدون[١] إذ كان والده فهد بن علي من كبار عشيرة السعدون ذات النفوذ البارز في المنتفك[٢] ولد السعدون في الناصرية عام ١٨٧٩ من عائله ترجع بالأصل إلى أشراف الحجاز وهي عائلة قريشية هاشمية علوية[٣] والتي قدر لها أن تحكم المنتفك قرابة الأربعة قرون كانت خلالها صاحبه السيادة على العشائر الموجودة حيث أتاح انتمائه لتلك العائلة فرصه للسفر الى اسطنبول ودخوله لمدرسه العشائر قبل أن يتجاوز الثالثة عشرة من عمره حيث إن تلك السن المبكرة التي كان عليها السعدون حين مغادرته إلى اسطنبول لم تجعله يذق مرارة العلاقة السائدة في المنتفك بين آل السعدون وبين أبناء العشائر[٤] بعد إكمال دراسته دخل المدرسة الحربية العالمية وتخرج منها برتبة ضابط في سلك المشاة ومنح رتبة ملازم ثاني ولكونه من المتفوقين فقد عمل كمرافق للسلطان عبد الحميد الثاني مع أخيه عبد الكريم حيث منحه السلطان عبد الحميد الثاني مع أخيه ثلاث رتب فأصبح السعدون ضابطاً في المشاة وأصبح عبد الكريم ضابطاً في صنف الخيالة[٥] وفي عام ١٩٠٩م تزوج من إحدى الأسر التركية الغنية[٦] كان والدها مديراً للأوقاف وسكن في محلة اربنكه في استانبول بإحدى بيوت زوجته[٧] وبعد قيام الاتحاديين بالانقلاب على السلطان وتنزيل رتبته إلى ملازم ثاني قدم السعدون استقالته وعاد إلى بغداد وفي عام ١٩١٠ عاد إلى استانبول وانتسب إلى جمعية الاتحاد والترقي حيث ساهم في انتخابات حزب الاتحاد والترقي بصفته مرشحا عنه[٨] ، كان السعدون من بين الكثير من السياسيين ورجال وزعماء العرب الذين نجحت جمعية الاتحاد والترقي في جذبهم من أمثال رفيق بك العظم وحقي بك العظم وياسين الهاشمي وطالب النقيب وعزيز علي المصري وعبد الرحمن الشهبندر وسليم الجزائري وغيرهم وسارعت بإرسال مفوضين من قبلها إلى جميع المدن العربية لفتح فروع لها

عبد المحسن السعدون ودوره في مجلس المبعوثان العثماني:

في أواخر عام ١٩١٠ انتخب السعدون نائباً عن المنتفك في مجلس المبعوثان[٩] كعربي وممثلا عن المنتفك في مجلس المبعوثان الذي بدأ اجتماعه بتاريخ ١٧ كانون الأول ١٩٠٨ فبدأت الانتخابات التي امتازت بعدم التنافس.

وفي١٣نيسان١٩٠٩قام الضباط الساخطون على حكم الاتحاديين بثورة أدت إلى إبعادهم عن الحكم لفترة قليلة انتهت بعودتهم مرة أخرى إلى الحكم واجتماعهم في ١٢ كانون الأول ١٩٠٩وفي غضون ذلك أيضا وصلت إلى الأستانة برقيات عديدة تنتقد طريقة انتخاب النواب وخرقها للقانون بقدر ما يتعلق الأمر بلواء المنتفك الذي سيمثله السعدون كنائب في مجلس المبعوثان(١٠)

و بناءاً على ما جاء في تلك البرقيات وصحة ما ذهبت إليه، تقرر إغلاق المجلس في٢٨ تموز ١٩١٠وتم بعد ذلك إعادة فتحه في ٤ كانون الأول

كان السعدون جديداً على الساحة النيابية فلم يشارك في مناقشات المجلس تاركاً شؤون لواء المنتفك لزميله (خضر أفندي)، وقد رافق هذه التطورات تدهور سمعة الاتحاديين، فلم يجد الاتحاديون بُداً من حل المجلس مخافةَ أن تؤدي قوة المعارضة إلى سقوطهم عن الحكم(١١) .

فتم لهم ما أرادوا فصدرت الإرادة بحل المجلس بتاريخ ١٨كانون الثاني ١٩١٢ بشرط إجراء الانتخابات خلال ثلاثة أشهر من حل المجلس ليجتمع مجلس المبعوثان الجديد(١٢) وفي عام ١٩١٢ انتخب السعدون مرة ثانية عن المنطقة ذاتها(١٣). ولا بد من ذكر العوامل التي ساعدته للدخول في ذلك المجلس عام ١٩١٢، ومدى سعيه في القضية العربية وقضايا العرب على وجه الخصوص، إذ بدأت تلك الانتخابات أواخر عام ١٩١٢، بأوامر مستعجلة من الولاة والمتصرفين

بضرورة الإسراع بتلك الانتخابات(١٤) ، فجاءت نتيجة الانتخابات في صالح الاتحاديين الذين حصلوا على أكثرية ساحقة في مجلس المبعوثان، فلم يتجاوز عددهم أربعة أو خمسة مبعوثين كذلك تظاهروا بعدم الاعتراف بهم واعرضوا عن استقبالهم(١٥)

اتضح فيما بعد أن السعدون لم يكن نائباً وسط تلك الظروف فقد وجد الاتحاديون فيه الرجل المناسب وهو مرشح عنهم، لم يشترك في الجمعيات العربية التي تألفت في تلك الفترة(١٦) في استانبول وبهذا فقد تعززت ثقة الاتحاديين به، فظهوره كنائب عن المنتفك في مجلس المبعوثان لا يثير حفيظة المعارضة كما لو كان غيره فهو عربي الأصل يجيد اللغتين العربية والتركية، هذا بالإضافة إلى أن سكان المنتفك يفضلونه على غيره كونه ابن المنطقة التي ينوب عنها، ففاز السعدون بنيابة لواء المنتفك وانتخب مرة ثانية عن المنطقة ذاتها في عام ١٩١٢ (١٧) وفي ٢٦حزيران من العام نفسه سافر السعدون إلى استانبول بصحبة نواب مجلس المبعوثان، فكان دوره غير فعال خلال مجلس المبعوثان فلم يندفع لتأييد الاتحاديين بل اكتفى إلى جانب غيره بالتأييد لبعض القرارات(١٨) وفي عام ١٩١٤ تم انتخاب السعدون نائباً في مجلس المبعوثان عن المنتفك(١٩) ويبدو أن السعدون من بين القلة التي سمح الاتحاديون بوجودها في المجلس مكتفين بحضور جلسات المجلس(٢٠) واتضح جلياً أن إسهام السعدون في مجلس المبعوثان لم يكن فعالاً حتى انه لم يكن له دور في الكثير من المناقشات والقضايا التي عرضت على المجلس آنذاك حتى انه لم يذكر اسمه بين معظم أسماء الذين كانوا يعملون بالقضايا العربية(٢١)

رجوع عبد المحسن السعدون إلى العراق ودخوله المعترك السياسي

بعد أن وضعت الحرب أوزارها[٢٢] في عام ١٩١٨ عاد السعدون إلى بغداد لزيارة أهله فمكث فيها تسعة أشهر تاركاً عائلته وابن أخيه في الأستانة حيث تنقل خلالها بين المنتفك والغراف والبصرة[٢٣]

ولابد من الإشارة للأسباب التي دفعت السعدون للعودة للعراق وهي أن الوضع بين الحكومتين ، ونقصد بهما حكومة استانبول التي يمثلها (وحيد الدين) وحكومة أنقرة التي يمثلها (مصطفى كمال) ، كان مضطرباً وقلقاً هذا بالإضافة الى تشجيع زملائه الذين كانوا قد عادوا إلى العراق بالعودة إلى بغداد[٢٤] وحقيقة الأمر أن السعدون لم تبقى له أي علاقة وظيفية هناك، فانتهى دوره بانحلال مجلس المبعوثان في عام ١٩١٩ وفي الوقت الذي كانت له في العراق أملاك خاصة[٢٥] . نستنتج من ذلك أن السعدون خلال فترة وجوده في استانبول كان بعيداً عن حقيقة ما يجري في العراق، وذلك بحكم المدة الطويلة التي عاشها في استانبول وزواجه الذي زاد من ذلك، وبحكم كونه احد أعضاء الاتحاد والترقي فكل هذا جعله يتخذ موقفاً سلبياً تجاه القضايا العربية.

وعند الخوض في الدور الأساسي الذي مارسه السعدون سواء كان وزيراً أو رئيساً للوزراء فلابد من تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين الحكومة العراقية والبريطانية ذات النفوذ الفعلي في العراق لمعرفة مدى تأثير تلك العلاقة في تحركات الوزارات العراقية عامة والسعدون خاصة[٢٦] .

ففي عام ١٩٢٢ كما أسلفنا سابقاً بعودة السعدون إلى العراق ليساهم في الحياة السياسية إذ كان من المؤمنين بسياسة التعاون مع بريطانيا وذلك من اجل نيل الاستقلال كون ظروف العراق آنذاك غير قادرة على مواجهة بريطانيا والاصطدام بها[٢٧] . ففي ٢٤ نيسان ١٩٢٢ اختير السعدون وزيراً للعدلية، وتكرر استيزاره لأربعة وزارات، هذا بالإضافة إلى ترأسه المجلس التأسيسي[٢٨] الذي سنأتي عليه بشئ من التفصيل فعند تشكيل عبد الرحمن النقيب وزارته الثانية صدرت الإرادة الملكية في ٢٤ نيسان ١٩٢٢ بتعيين السعدون وزيراً للعدلية بدلاً من ناجي السويدي[٢٩] فكانت أول وزارة يشغلها السعدون، فهو بذلك يكون أول عسكري يستلم الحكم في العراق[٣٠] هذا بالإضافة إلى تعينه وزيراً للداخلية في وزارة عبد الرحمن النقيب الثالثة، ولكنه مالبث أن استقال من منصبه في ٨ تشرين الثاني١٩٢٢[٣١] فناب عنه مستر كرنواليس[٣٢] إذ لم تظهر بوادر قيام السعدون بمهامه كوزير للعدلية إلا في ٢٢ آذار ١٩٢٢ ، فقبل هذا التاريخ كان مستشاره هو الذي يقوم بمهامه الوزارية وذلك كون السعدون لم يكن قد مارس العمل الوزاري سابقاً .

هذا بالإضافة إلى توليه منصب وزير الداخلية وكالة[٣٣] في وزارة عبد الرحمن النقيب الثالثة في ٢٠ أيلول ١٩٢٢ واستقالت في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢[٣٤] . كانت الفترة التي قضاها السعدون كوزير للداخلية في وزارة النقيب الثالثة قصيرة بل اقصر من العمر القصير الذي تميزت به الوزارات نفسها[٣٥] وذلك عندما أحس بأن الحكومة أصبحت عاجزة وغير قادرة على الوقوف أمام المعارضة وإجراء انتخابات المجلس التأسيسي بطريقة تؤمن مجيء الأكثرية لتصديق المعاهدة العراقية– البريطانية لعام ١٩٢٢ [٣٦] إذ شعر السعدون بالعجز لعدم تمكنه من إقناع زملائه على تنفيذ خططه التي عزم على تنفيذها لأجراء الانتخابات وجمع المجلس التأسيسي[٣٧]

إذ إن السعدون كان يؤمن بأن ما دامت حدود العراق الشمالية خاصة غير مؤمنة لذا فأن التعاون مع البريطانيين ضروري جداً إذ أن من الصعب أن يواجه العراق هذه الأخطار بمفرده خصوصاً وهو في بداية تكوينه[٣٨] من حماية حدوده من مطامع جيرانه فقد كان السعدون واضحا وصريحا بالمجاهرة بأفكاره هذه والإعراب عنها والتي لم تجد قبولاً لدى الشعب العراقي إذ اثأر السعدون بنهجه هذا معارضة الأوساط التي كانت تميل إلى الاعتقاد بأن سياسته تلك لا تطمح إلى تحقيق الأماني الوطنية[٣٩] في حين وجد السعدون إن العناصر الضرورية التي يجب أن تقوم عليها الحكومة الوطنية ليست متأهلة للحكم وغير قادرة على حمل مسؤولية البلاد بصورة مباشرة، فهناك الأتراك وخطرهم المحدق والإيرانيين وتطلعهم نحو العراق هذا إضافة إلى الخلافات بين العائلة الهاشمية والعائلة السعودية[٤٠]

المبحث الثاني :-

المجلس التأسيسي العراقي ودور السعدون فيه :

تبلورت فكرة المجلس التأسيسي وطرحها من قبل الجانب البريطاني بعد تتويج الملك فيصل الاول لتأسيس حكومة وطنية في العراق[٤١] فأصبحت أمام المندوب السامي مهمة تأليف وزارة تأخذ على عاتقها نشر المعاهدة وتأليف المجلس التأسيسي[٤٢] وعلى هذا الأساس ألف النقيب وزارته الثالثة في ٢ تشرين الثاني ١٩٢٢ وفي الشهر نفسه صادق مجلس الوزراء على المعاهدة العراقية- البريطانية على شرط أن تكون نافذة المفعول بعد مصادقة المجلس التأسيسي لها[٤٣] إذ نصت المادة الثامنة عشرة من المعاهدة العراقية- البريطانية على أن لاتصدق هذه المعاهدة من قبل الفريقين المتعاقدين إلا بعد قبولها من المجلس التأسيسي [٤٤] لذلك كانت الخطوة التالية التي تشرع بها الحكومة العراقية والسلطات البريطلنية في العراق هي العمل على اجتماع المجلس التأسيسي[٤٥] فقاطعها الشعب واجمع الرأي العام على وجوب:

١- إلغاء الإدارة العراقية
٢- إطلاق حرية المطبوعات والاجتماعات
٣- سحب المشاورين البريطانيين إلى بغداد
٤- استعادة المنفيين السياسيين من هنجام
٥- السماح بتأليف الأحزاب السياسية[٤٦].

بدء السعدون بصفته وزيراً للداخلية على الفور باتخاذ إجراءاته الضرورية لبدء العملية الانتخابية ودعا إلى التضامن والتعاضد والتزام السكينة وإتباع سياسة حازمة تجاه المعارضين للانتخابات الحكومية والانصياع لأوامرها[٤٧] . قامت الوزارة النقيبية بأجراء الانتخابات للمجلس التأسيسي فأصدرت الإرادة الملكية بناءا على قرار مجلس الوزراء بتأليف المجلس التأسيس ليقرر الأمور الآتية منها:

١- دستور القانون الأساسي للمملكة العراقية
٢- قانون انتخاب مجلس النواب
٣- المعاهدة العراقية- البريطانية[٤٨]

وقد اشترط نظام الانتخابات على الموظف في دوائر الدولة تقديم استقالته من وظيفته حال انتخابه عضواً في المجلس التأسيسي عدا الوزراء ولم تجري الانتخابات بسهولة فقد توقفت لفترة معينة بسبب مقاطعتها[٤٩]

إذ توجس الوطنيون أن الهدف من انعقاد المجلس التأسيسي هو عدم تنفيذ بريطانيا لوعودها خاصة للشروط التي وضعوها ونشرت في الصحف لضمان حرية الانتخابات، لذا قرروا عدم مشاركتهم في الانتخابات العامة للمجلس التأسيسي خاصة بعد ظهور فتاوى رجال الدين[٥٠] تحت قيادة الشيخ مهدي الخالصي فنادى بها بمقاطعة الانتخابات في النجف وكربلاء والكاظمية وحرم المشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي لأنها جاءت ضد رغباتهم[٥١] خاصة بعد البيان الذي أذاعه السعدون للحث على الانتخابات إذ كان هو المسؤول عنها كونه وزيراً للداخلية لأن المقاطعة كانت قد جرت في سبيلها كل محاولة حتى أن السعدون نفسه مارس سياسة القمع والشدة ليتمكن من إجراء انتخابات المجلس التأسيسي[٥٢] فقد أعلن المندوب السامي عن تغاضيه عن المعوقات لأجراء الانتخابات المزمعة بفتاوى رجال الدين إذ يعاقب من يمارس أي إعاقة لعملية الانتخابات فاستغلت بريطانيا هذا العمل لأغراضها الخاصة[٥٣] فلم يتحقق التحسن الذي طرأ على الجو السياسي الذي لقيه الملك أثناء تجواله في المناطق الشمالية والجنوبية من العراق اية وسيلة لتهدئة علماء الدين فقد تضاعفت تحريضاتهم ضد البريطانيين[٥٤] لهذا فقد جوبهت الوزارة النقيبية بمعارضة كبيرة من الشعب والحركة الوطنية الأمر الذي أدى الى فشلها في إجراء الانتخابات لجمع المجلس التأسيسي للتصديق على المعاهدة وكان لمقاطعة الانتخابات الأثر الكبير في دفع الوزارة إلى الاستقالة في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢ [٥٥] وكان السعدون وزيراً للداخلية في حكومة النقيب والمسؤول عن إدارة الانتخابات، فقد استقال من منصبه قبل استقالة النقيب[٥٦] اذ أثبتت الحوادث التي أعقبت استقالة السعدون من الوزارة النقيبية صحة توقعاته، فالسبب الأساسي في استقالة السعدون كان شدة المعارضة، إذ ظهرت مشكلة الموصل فقد احتلت بريطانيا الموصل، فاعتبرت تركيا ذلك الاحتلال غير مشروع[٥٧] فقد تمسك الأتراك بالمطالبة بولاية الموصل واعتبارها من حقوقهم في مؤتمر لوزان في تشرين الثاني ١٩٢٢ والاعتراف بانضمام ولاية الموصل إلى العراق[٥٨] والضغط البريطاني لإحالة قضية الموصل إلى عصبة الأمم[٥٩] كل هذا إضافة إلى أسباب أخرى دفعت بالوزارة النقيبية إلى الاستقالة كما أسلفنا سابقاً، وفي ٣٠ نيسان ١٩٢٣ وقع السعدون مع المندوب البريطاني في بغداد بروتوكولا اوجب إنهاء المعاهدة العراقية- البريطانية لعام ١٩٢٢ ولم يغير البرتوكول من حجم المعارضة التي واجهت انتخابات المجلس التأسيسي[٦٠] .

لم يحقق التحسن الذي كان قد طرأ على الجو السياسي والجولات الناجحة التي قام بها الأمير فيصل في المناطق الشمالية والجنوبية من العراق أي وسيلة لتهدئة علماء الدين بإصدارهم الفتاوى بمقاطعة الانتخابات التي كان مقررا إجرائها[٦١] غير أن الإعداد لعملية الانتخابات[٦٢] قد زامن السعدون في وزارته الأولى التي شكلها في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٢ [٦٣] إذ لم تكن أهداف السعدون السياسية خافية على الطرفين الأمير فيصل والبريطانيين، فكانت سياسته القائمة على ضرورة إجراء الانتخابات إذ صدرت الإرادة الملكية بنقل وزير الداخلية ناجي السويدي إلى وزارة العدلية وإسناد منصبه للسعدون بالوكالة تمهيداً لاتخاذ سياسة الحزم تجاه المعارضة[٦٤] لاقت وزارة السعدون الجديدة الارتياح والترحيب

من قبل السلطات البريطانية إذ وجدت فيه الرجل المناسب لتطبيق سياستها في العراق، خاصة بعد موقف السعدون من انتخابات المجلس التأسيسي عندما كان وزيراً للداخلية[٦٥] لم تكن غايات السعدون السياسية خافية على الملك فيصل ولا على البريطانيين إذ كان يرى وجوب إجراء انتخابات المجلس التأسيسي[٦٦] وقام السعدون على الفور بالعمل على المضي في إجراء انتخابات المجلس التأسيسي التي تعطلت في عدد من المدن جراء صدور فتاوى من بعض رجال الدين بالدعوة لمقاطعة الانتخابات[٦٧]

وقد واجهت السعدون معارضة شديدة من رجال الدين أدت الى تعطل الانتخابات للمرة الثانية قي تشرين الثاني١٩٢٣ [٦٨] إلا أن هذا لم يثني السعدون عن مواصلته إجراء الانتخابات للمجلس التأسيسي فقد وقف ضد هذه الحركات التي عارضت إجراء انتخابات المجلس التأسيسي، فقام بنفي عدد من علماء الدين الذين أصدروا فتاواهم بتحريم المشاركة بالانتخابات في حين كانت الحكومة البريطانية عازمة على مصادقة المجلس التأسيسي على المعاهدة العراقية– البريطانية[٦٩] فكانت مهمة وزارة السعدون هي إجراء انتخابات المجلس التأسيسي وإمرار المعاهدة العراقية– البريطانية، ولإنجاز السعدون مهمته بدأ السير على سياسة الشدة تجاه المعارضة فقام بإغلاق الصحف المعارضة[٧٠] وإبعاد الشيخ مهدي الخالصي عن العراق والتنكيل بأصحابه[٧١] إذ سعى السعدون شأنه شأن الكثير من ساسة العراق إلى مجاراة السياسة البريطانية إذ كان السعدون يدرك أن المعاهدة العراقية– البريطانية مجحفة بحق العراق، لكن الحكومة البريطانية هددت بعدم مساندة العراق بقضية الموصل اذ لم يصادق المجلس التأسيسي على المعاهدة اذ صرحت وهددت بإعطائها الى تركيا[٧٢] إذ كان الوضع حرجاً في هذه القضية لان البريطانيين لم يصلوا الى حلول مرضية مع تركيا بشأن الحدود العراقية –التركية من جهة ونشاط الأتراك خاصة بعد نجاحهم في الحركة الكمالية من جهة أخرى[٧٣] . كان السعدون يعير جل اهتمامه لقضية الموصل فكان في اعتقاده أن أول خطر محدق بالعراق إنما مبعثه من تركيا وبحكم تجربته والعمر الذي عاشه هناك وبحكم اتصالاته الوثيقة بالبيئة التركية، كان السعدون يرى أن تركيا لاتستسيغ بسهولة أن تضيع من أيديها بلاد كانت جزءاً من ممتلكاتها[٧٤] إلا أن ذلك لم يثني السعدون فقد اتبع سياسة التقرب الى التنظيمات السياسية وإيجاد نوع من التقارب بين الحكومة والرأي العام مستثمراً بذلك تطورات قضية الموصل، وبذلك هيئ السعدون الأجواء المناسبة لأجراء انتخابات المجلس التأسيسي وعمل على إتمام عملية الانتخابات بشكل جيد ، اذ شارفت على الانتهاء قبل استقالة السعدون[٧٥]

استقالة وزارة السعدون الأولى :

استقالت وزارة السعدون الأولى في ١٥ تشرين الثاني١٩٢٢ وفي ٢٢ من الشهر نفسه ، شكل جعفر العسكري وزارته الأولى(١٩٢٣-١٩٢٤)[٧٦] إذ وصلت وزارة السعدون الى مرحلة الاحتضار التي تسبق النهاية[٧٧] إذ أراد الملك فيصل الأول أن يسترضي رجال الدين الشيعة المبعدين الى الخارج قبل إجراء انتخابات أعضاء المجلس التأسيسي ، بما ان وزارة السعدون هي التي قامت بعملية الإبعاد فكان من الضروري أن تستقيل لاسترضائهم[٧٨] إلا أن شرط رجوع علماء الدين المبعدين الى البلاد هو استقالة وزارة السعدون[٧٩] فقد نالت وزارة السعدون رضا واستحسان السلطات البريطانية، فقد

لمست فيه رجلاً شجاعاً خصوصاً بعد قيامه بأجراء الانتخابات للمجلس التأسيسي، اذ كانت هذه الانتخابات تعني الشيء الكثير بالنسبة للبريطانيين، فهي التي تقرر مصير السياسة البريطانية في العراق[٨٠] كل هذا دفع الملك فيصل للإطاحة بالوزارة فأخذ يتحين الفرص لإسقاطها[٨١] مستغلاً الأزمة المالية الشديدة التي فاجأت الوزارة فاضطرتها إلى الاستقالة[٨٢] أدرك السعدون أن وزارته لم تحض بثقة الملك خصوصاً بعد الأزمة المالية الأمر الذي دفع السعدون لتقديم استقالته في ١٥تشرين الثاني ١٩٢٣ فقبلها الملك وكلف جعفر العسكري بتشكيل الوزارة في ٢٢تشرين الثاني ١٩٢٣ [٨٣] . سعت الوزارة في منهاجها لإتمام انتخابات المجلس التأسيسي وجمعه بأسرع ما يمكن ثم شرعت الحكومة بعد ذلك بأجراء انتخابات المجلس التأسيسي في جميع أنحاء البلاد واطمأنت الحكومة البريطانية الى نتائج الانتخابات التي جاءت بأغلبية تؤيد إبرام المعاهدة العراقية- البريطانية لعام ١٩٢٢ [٨٤] واستحصال مصادقته على دستور المملكة وقانون انتخابات مجلس النواب وبناءا على اتفاق الملك فيصل والمندوب السامي بأن يستقيل السعدون من وزارته ليصبح هو رئيساً للمجلس التأسيسي، فقد ابلغ الأعضاء ان يصوتوا لانتخاب السعدون رئيساً[٨٥] إذ كان لتدخل الجانب البريطاني دور بارز في حصول السعدون على (٥٠) صوتاً في الجلسة الأولى لانتخابات رئاسة المجلس، التي فاز بها السعدون[٨٦] وياسين الهاشمي وداود الحيدري نائباً للرئيس، وتشكيل لجنة لتدقيق المعاهدة ورفع تقارير عنها من (١٥) عضواً برئاسة الهاشمي الذي كان له الدور الفعال في إعداد التقرير الذي يعتبر وثيقة تاريخية مهمة لتغيير المعاهدة وملاحقتها[٨٧] .كان المجلس التأسيسي الذي افتتحه الملك فيصل الأول في ٢٧ آذار ١٩٢٤ حدثاً تاريخياً في حياة العراق السياسية الذي وضع أسس نظام حكم ملكي في العراق قدر له أن يستمر حتى عام ١٩٥٨، ومع كل المساوئ التي صاحبت العملية الانتخابية والتدخل الذي مارسته السلطات البريطانية، فأن المجلس التأسيسي يمثل للعراقيين تحولاً جذرياً في حياتهم السياسية والاجتماعية مشرعا أول دستور في تاريخ العراق الحديث[٨٨] بدأت عملية انتخاب رئيس المجلس التأسيسي في أول جلسة عقدها المجلس في ٢٧ آذار ١٩٢٤ حال انتهاء الملك فيصل من خطابه ومغادرته المجلس حتى ترأس رئيس الوزراء الجلسة لانتخاب رئيسٍ للمجلس وقد جرت عملية الانتخاب وانتخب النواب السعدون رئيساً للمجلس[٨٩] وقرر المجلس أيضاً تأليف لجنة لتدقيق لائحة القانون الأساسي حيث اشترط أن تكون ممثلة لجميع ألوية العراق وقد استغرقت مناقشة اللائحة نحو شهر[٩٠]. انتهت لجنة المعاهدة من تدقيق المعاهدة وقدمت تقريرها في ٢٠ آذار ١٩٢٤ مطالبة بأجراء تعديلات في المعاهدة وملاحقها قبل المصادقة عليها، في حين اقترح بعض النواب تأجيل جلسات المجلس لغرض دراسة التقرير من قبل الأعضاء[٩١] وقد جعل هذا التأجيل المندوب السامي البريطاني يطالب الملك فيصل بدعوة المجلس للبت في أمر المعاهدة سواء بالقبول او الرفض، وان أي تأجيل للبت فيها يعد رفضاً للمعاهدة ويعرض العراق الى مصاعب[٩٢] وعلى اثر ذلك دعا السعدون أعضاء المجلس التأسيسي يوم ٢٦ ايار ١٩٢٤ حتى اضطر السعدون أن يطلب من بعض أعضاء المجلس بعدم الخروج من قاعة المجلس لكي يكون هناك نصاب قانوني لانعقاد الجلسة وإكمال قراءة المعاهدة وملاحقها ومناقشة قضية الموصل وتهديدات المندوب السامي والوعد الذي حصل عليه السعدون بتعديل الاتفاقيات الملحقة بالمعاهدة مما جعل السعدون يقف ويتصدى بوجه العثرات التي تقف حائلاً دون

تصديق المعاهدة[٩٣] . فطلب المندوب السامي البريطاني التصديق على المعاهدة في ليلة ١٠حزيران ١٩٢٤ فقبلت المعاهدة بعد إجراء بعض التعديلات عليها في الملحقين المالي والعسكري وكذلك القانون الأساسي فلم تستغرق مناقشاته طويلاً فصدرت إرادة ملكية بالمصادقة عليه في ٢١ آذار ١٩٢٥ [٩٤] ، وعلى الرغم من مصادقة المجلس التأسيسي على لائحة القانون الأساسي العراقي إلا أن نشره تأخذ فترة طويلة، وذلك لان بريطانيا أرادت الحصول على الامتيازات النفطية قبل نشره لان نشره سيكشف عدم شرعية إبرام الامتياز دون مصادقة البرلمان عليه ، إذ وقع امتياز النفط في ١٤اذار ١٩٢٥ وفي ٢١ آذار قرر مجلس الوزراء نشر القانون الأساسي كما ذكرنا سابقاً[٩٥].

دور السعدون في وزارة ياسين الهاشمي الأولى:

بعد أن أكملت وزارة العسكري مهمتها في جمع المجلس التأسيسي وإقرار المعاهدة قدمت استقالة وزارتها بتاريخ ٢ اب ١٩٢٤ [٩٦] ثم كلف الملك فيصل ياسين الهاشمي[٩٧] بتشكيل وزارته في ٤ اب ١٩٢٤ والإسراع في نشر القانون الأساسي وقانون انتخاب النواب وجمع المجلس التأسيسي واستكمال الدفاع عن حقوق العراق عامة والموصل خاصة[٩٨] واسند منصب وزارة الداخلية للسعدون وان تعينه لهذا المنصب قد تم وفق تخطيط مسبق ودقيق نظراً لأهمية هذه الوزارة وخطورتها خصوصاً في الوقت الذي تجري الانتخابات المرتقبة لأول مجلس نيابي تحت إشرافها وهيمنتها [٩٩] أجريت انتخابات النواب في عهد وزارة ياسين الهاشمي الأولى في ٨ حزيران ١٩٢٥ دون أي معوقات وكان هدف وزارة الداخلية التي كان السعدون يشغلها من التدخل في شؤون الانتخابات وتقليص نسبة الأقلية المؤيدة لسياسة الهاشمي في مجلس الأمة إذ شعر السعدون أن من الضروري القيام بمناورات مشابهة تحول دون وصول الهاشمي الى هدفه[١٠٠] إذ أرادت الوزارة الهاشمية ان يكون لحزب الأمة أكثرية في المجلس وكانت للحكومة البريطانية رأي آخر في هذا الموضوع ، الأمر الذي أدى الى فشل الهاشمي في التوفيق بين هذه الآراء[١٠١] إذ كان التنافس بين الهاشمي والسعدون واضحاً إذ فشل الأخير في الحصول على الأكثرية البرلمانية لأنصاره من حزب الأمة وأصبح هذا الخلاف بينهما حديث الأندية السياسية وكل هذا بالإضافة الى أسباب أخرى عجلت بالهاشمي ليقدم استقالة وزارته في ٢١ حزيران ١٩٢٥ [١٠٢].

الوزارة السعدونية الثانية وتشكيل حزب التقدم:

كلف الملك فيصل السعدون بتأليف وزارته الثانية في ٢٦حزيران١٩٢٥ وقدمت منهاجها وفي اليوم نفسه قدم السعدون أسماء أعضاء وزارته وصدرت الإرادة الملكية بالموافقة عليها[١٠٣] " فكانت وزارة السعدون الثانية أول وزارة عراقية كان عليها أن تمتثل لإشراف برلماني ففي ٣٠حزيران١٩٢٥ قرر مجلس الوزراء افتتاح مجلس الأمة في ١٦تموز١٩٢٥" [١٠٤] فكان خطاب العرش الذي ألقاه الملك فيصل يوم الافتتاح هو منهاج لوزارة السعدون الثانية[١٠٥] وفي الخطاب الذي ألقاه الملك فيصل استعرض فيه الأحداث التي مرت على العراق منذ انتهاء أعمال المجلس التأسيسي معلناً عن ثقته بأن حقوق العراق في ولاية الموصل ستكون لصالحه وان المباحثات بين الجانبين العراقي والبريطاني قد بدأت بهذا الشأن[١٠٦] .انتخب رشيد عالي الكيلاني[١٠٧] رئيساً لمجلس النواب في الاجتماع الغير اعتيادي للدورة الانتخابية الأولى كرئيس لأول مجلس نيابي في العراق الحديث[١٠٨] إذ كان السعدون يعلق آمالاً سياسية كبيرة على البرلمان ويرى ان غايته السياسية

اكبر من التشريعية، لذلك حاول جاهداً ان يضمن أكثرية مؤيدة لوزارته في البرلمان إذ اجتمع السعدون في ١٥ تموز ١٩٢٥ أي قبل افتتاح البرلمان بيوم واحد[١٠٩] وشكل السعدون حزب التقدم ليسهم من خلال نواب حزبه في المجلس النيابي وإسناد وزارته، اذ كانت المفاوضات العراقية–البريطانية لتعديل المعاهدة العراقية– البريطانية من ابرز المهام السياسية للوزارة[١١٠] . تكون الحزب من خمسين عضواً انتخب السعدون رئيساً له في حين انتخب ارشد العمري نائب الموصل وضمت الهيئة الإدارية كلاً من كاطع العوادي ومحسن أبو طبيخ وإبراهيم يوسف وأمين زكي ومحمد سعيد العبد الواحد[١١١]

ويعد حزب التقدم أول حزب نيابي حكومي هدفه تأييد وزارة السعدون وجميع المنتمين إليه من نواب المجلس ولا يحق لغيره الانتماء إليه وقد حظي باهتمام ومساندة المندوب السامي البريطاني له، وقد اصدر الحزب جريدة ناطقة بأسمه هي جريدة (التقدم) في ١٦تشرين الأول ١٩٢٥ واهم ماجاء في منهاجه هو سعيه لتطبيق المعاهدة العراقية_ البريطانية وإجراء التعديلات عليها وإدخال العراق عصبة الأمم وحصوله على الاستقلال التام والمحافظة على حدوده الطبيعية والاهتمام بالزراعة والجيش والتعليم[١١٢].يضاف الى ذلك أن أهداف الحزب ومشاريعه التي تضمنها منهاجه هي مشاريع حكومية بعيدة عن العمل الحركي ، يتضح من ذلك أن الحزب ليس قائماً على أساس فكري وسياسي بعيد الأمد، وهي ظاهرة جديدة على العمل الحزبي فقد اهتم بالشكل الحكومي بالدرجة الأولى ولم يعر اهتماماً لموقعه وسط الأمة فلم يؤسس فروعاً له خارج بغداد[١١٣]. وقد أجيز الحزب من قبل وزارة الداخلية في ٢٢ اب١٩٢٥ وانتمى أكثر النواب إليه[١١٤] .وقد أظهرت الجلسات الأولى لمجلس النواب تميز سياسة السعدون ووزارته داخل المجلس بمساندة حزبها حزب التقدم لقراراتها ومقترحاتها في مجلس النواب حتى منتصف آب ١٩٢٥ أن محاولة نواب المنتفك لتأسيس حزب سياسي قائم على الأساس المذهبي والمطامع الشخصية قد عكر صفو السعدون [١١٥] ، حيث كانت التشكيلة القيادية للحزب تتميز بالنفوذ العشائري لأشخاصها لكن هذا النفوذ لم يكن قوة مكافئة لرئيس حزب التقدم السعدون، اذ جعلت الانتماء للحزب خاصاً بالنواب وهو ما جعله ضعيفاً مرتبكاً الأمر الذي سهل لخصومه النيل منه ومن رئيسه السعدون، فتمكن الملك فيصل من كسب العديد من رجاله المقربين في صفوف حزبه الأمر الذي جعل السعدون يفقد تأثيره في حزبه[١١٦] ، وبهذا اصبح السعدون غير قادر على ضمان ولاء أعضاء حزبه فعند الاجتماع الاعتيادي الأول للمجلس المنعقد في تشرين الثاني ١٩٢٥ خرج جميع أعضاء حزب التقدم من الجلسة فور مغادرة السعدون [١١٧] لحضور اجتماع حكومي ، وفي عام ١٩٢٦ استقال السعدون من رئاسة الحزب فأصبح جعفر العسكري رئيسا له[١١٨]

وقد حظي حزب السعدون حزب التقدم بالأكثرية النيابية لذلك قرر الملك فيصل تحطيم حزب السعدون وتفريق صفوفه وذلك بمساعده كل من نوري السعيد وجعفر العسكري من خلال انضمامهما للحزب اذ عمل نوري السعيد على أن فكرة تخريب الحزب من الداخل أسهل من تخريبه من الخارج .

حيث شهد حزب التقدم انشقاقا داخل المجلس قاده رشيد عالي الكيلاني الذي استطاع تغيير ميزان القوى داخل المجلس بعد تشكيله بما يعرف بكتله الوسط إذ فاز مرشحها الكيلاني برئاسة المجلس النيابي على مرشح الوزارة حكمت سليمان

هذا من جانب ومن جانب آخر تصاعدت حده الخلافات بين الملك فيصل والوزارة السعدونية بسبب تدخل الملك فيصل في شؤونها[١١٩] إذ أن الملك فيصل نفسه قرر التخلص من الوزارة السعدونية بعد رفض البريطانيين حل البرلمان إذ رأى السعدون أن من الاستحالة الاستمرار مؤكدا على ضرورة إجراء انتخابات نيابيه جديدة لضمان مجلس نيابي بعد الذي لمسه السعدون من عدم انضباط في حزبه إلا أن السعدون صدم بمعارضه المندوب السامي وبشده لفكرة حل البرلمان لان ذلك سيؤدي الى تأخير تصديق التسوية النهائية مع تركيا حول قضية الموصل[١٢٠] وقد وجد السعدون أن لا باس بأن يقبل العراق بتحديد مدة المعاهدة من اجل المحافظة على ولاية الموصل[١٢١] وعلى هذا نجد أن السعدون كان قد وافق على ما جاء في تقرير اللجنة الأممية كما وافق على السياسة التي اتبعتها بريطانيا للدفاع عن العراق أمام مجلس العصبة بسبب الخطر الذي يهدد بفقدان ولاية الموصل (٤) وكل هذا بالإضافة إلى الأزمة المالية التي مرت بها الوزارة السعدونية دفعت السعدون لتقديم استقالة وزارته للملك فيصل فقبلها الملك دونما اي تردد أو استفسار[١٢٢] ويمكن أن نستخلص أهم الأحداث والأعمال التي حدثت في الوزارة السعدونية الثانية ومنها افتتاح أول مجلس نيابي في تاريخ العراق الحديث وعقد اتفاقيه بين العراق ونجد لتحسين العلاقات بين البلدين وكذلك توقيع السعدون على المعاهدة العراقية البريطانية الجديدة وتعطيله لجريدة الاستقلال وإجرائه التعديل الأول على الدستور العراقي وتوقيع المعاهدة العراقية التركية البريطانية والتي نصت على اعتراف تركيا بخط بروكسل كحدود فاصله بين البلدين وتعيين السعدون رئيسا لمجلس النواب بعد استقالة الكيلاني وفي ١ تشرين الثاني ١٩٢٧ جدد انتخاب السعدون رئيسا لحزب التقدم[١٢٣]

برهنت الأحداث التي أعقبت استقالة السعدون ان الملك فيصل لم يعد متمسكا بالسعدون بل إن الملك فيصل قبل استقالة السعدون ولم يقنعه بالعدول عن الاستقالة بالرغم من مناشدة دار الاعتماد البريطاني له ولم يطلب منه سوى الاستمرار مؤقتا في تدوير شؤون الحكومة إلى أن يستقر رأيه على الوزارة الجديدة[١٢٤]

الوزارة السعدونية الثالثة :-

خلفت وزارة السعدون الثانية المستقيلة وزارة ائتلافية برئاسة جعفر العسكري ومالبثت أن استقالت هذه الوزارة في ٨ كانون الثاني ١٩٢٨[١٢٥] فعهد الملك فيصل الأول إلى السعدون بتشكيل وزارته الثالثة في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٩ فعين السعدون وزيرا للخارجية ووزيرا للدفاع وكاله[١٢٦] فاشترط السعدون حل المجلس النيابي وهو يحمل معاناة الماضي من خذلان حزبه له فأعيد انتخابه رئيسا للحزب بعد ان بقي مستقيلا منه لفترة طويلة وأجرى انتخابات جديدة وفق مشيئته وهي المرة الأولى التي يحل فيها البرلمان[١٢٧] إذ كانت الأسس الدستورية تقضي بوجود موازنة مستقرة بين القوى التنفيذية والتشريعية وهذه الموازنة تتطلب وجود أحزاب برلمانية لها مبادئ وغايات معروفة إذ برهنت الأحداث الأخيرة أن المجلس لم يكن محققا للموازنة المطلوبة[١٢٨] وقد أثبتت الأحداث الأخيرة أن المجلس النيابي بشكله الحالي لا يحتوي على أحزاب تحافظ على التوازن إذ كان على الحكومة ان تتعامل مع قضايا خطيرة ومهمة ومؤثرة على مصالح الأمة مثل المعاهدة العراقية البريطانية والاتفاقيتين المالية والعسكرية وقضية الدفاع الوطني بالشكل الذي يحقق رغباتها الحقيقية للتعبير بحريه

من خلال ممثليها[١٢٩] فتم تشكيل لجنه لهذا الغرض وأخذت هذه اللجنة على عاتقها إجراء المفاوضات مع الجانب البريطاني إلا أن الجانب البريطاني اخذ يماطل في إجراء بعض التعديلات وكانت سببا في تعثر تلك المفاوضات[١٣٠] إذ كان الجانب البريطاني قاسيا في ردوده على المقترحات العراقية حيث كانت التعديلات التي طالبت وزارة السعدون إدخالها هي اقل ما يمكن أن يرضى به مجلس الأمة والشعب العراقي. [١٣١]

إن المفاوضات التي أجرتها وزارة السعدون مع البريطانيين لتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية الملحقتين بالمعاهدة العراقية البريطانية أبدت تصلباً من الجانب البريطاني في موقفه مما دفع بالسعدون إلى تقديم طلب استقالته إلى الملك فيصل الذي اقنع السعدون بالعدول عن طلبه في بداية الأمر[١٣٢]

أدت استقالة السعدون دور كبير في رسم العلاقات البريطانية العراقية فلم تدع استقالة السعدون التي رافقها الإجماع على عدم تأليف وزارة جديدة إلا بشرط موافقة الجانب البريطاني للمطالب العراقية ومن جهة أخرى ساعدت استقالة السعدون على إيجاد موقف رافض للسياسة البريطانية في العراق ساعد على خلق نوع من المرونة في الموقف البريطاني تجاه العراق[١٣٣] بعد الموقف المتصلب الذي اتسمت به بريطانيا .

استقالة وزارة السعدون الثالثة في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩

بعد أن تقدم السعدون بطلب استقالته إلى الملك فيصل الأول معللا ذلك بان حالته الصحية لا تسمح له بالاستمرار في إدارة أمور الحكومة وانه مضطر إلى الاعتزال من اجل الراحة . [١٣٤]

بقيت البلاد بلا وزارة مدة تزيد على ثلاثة أشهر تزامنت معها انتهاء خدمات المعتمد السامي البريطاني هنري دوبس وتعيين السير كلبرت كلايتون الذي وصل الى بغداد في ٢ آذار ١٩٢٩ [١٣٥] معتمدا جديدا

وعلى اثر ذلك رفع السعدون كتابا إلى الملك فيصل في ٣٠ آذار ١٩٢٩ بين فيه أنه إذا كانت الحكومة البريطانية مستعدة للتساهل في المواضيع التي انقطعت بسببها المفاوضات لكان بإمكانها أن تخبر العراق بذلك خلال هذه المدة وأضاف أني لا أظن إنني بحاجة إلى أن أقول أن مجلس الأمة والشعب كله قد أعربا عن ضجرهما من هذه الحالة التي هي من الحالات الشاذة في تاريخ الحكومات الدستورية كما أنني شخصيا اشعر باني لا استطيع بعد الآن أن أبقى على موقفي هذا لأجل غير مسمى[١٣٦] . ويمكن أن نستخلص أهم الأحداث والأعمال التي حدثت في زمن وزارة السعدون الثالثة ومن ضمنها حل المجلس النيابي ومحاكمه الشيخ ضاري المحمود رئيس قبيلة الزوبع ، إعادة إصدار جريدتي النهضة والزمان ، القضاء على تمرد الشيخ غضبان آل خيون ، انتخاب نواب الدورة الجديدة وافتتاح مجلس الأمة للدورة الثانية وإلغاء اتفاقية العدلية العراقية البريطانية واعتراف إيران باستقلال العراق[١٣٧] .

دور السعدون بتشكيل الوزارة السويدية الأولى :-

وبعد استقالة السعدون بقيت البلاد بلا وزارة مدة تزيد على ثلاثة أشهر أدرك حينها المندوب السامي الخطأ الذي إرتكبه ضد الملك فيصل مطالباً إياه إنقاذ الموقف وتشكيل وزارة جديدة [١٣٨] . كلف الملك توفيق السويدي[١٣٩] بتشكيل الوزارة الجديدة فقبل السويدي ذلك التكليف[١٤٠] إذ كان السويدي موضع ثقة السعدون وأحد ابرز عناصر حزب التقدم وكانت

تربطه صلة قرابة مع السعدون لذا نرى أن السعدون سعى إلى أن يتولى السويدي تشكيل الوزارة الجديدة إذ أدرك أن عودته إلى رئاسة الوزارة في تلك الظروف لن تعطيه المبرر المقنع لمواجهة القوى الوطنية والسياسية ، وفي الوقت نفسه أدرك السعدون أن عدم وجوده في منصب رئاسة الوزارة لم يغير شيئا من الموقف السياسي الذي تبناه طالما أن حزب التقدم لا زال هو المهيمن في الحكومة [١٤١] إذ أعلن السعدون انه لا يقبل مسؤولية وزارة يوليها نوري السعيد لأن الملك فيصل كان مترددا في تشكيل السويدي للوزارة الجديدة لان ميوله الشخصية كانت دائما متجهة نحو نوري السعيد وقد حاول أن يقنع السعدون بهذا الرأي لكنه لم ينجح إذ كان على الملك فيصل أن يتحرر من وعده لنوري السعيد بتشكيل الوزارة [١٤٢] .

إذ عمل نوري السعيد مع الملك فيصل في سوريا وجاء معه إلى العراق في عام ١٩٢١ فتولى مديرية الأمن ألعامه ثم وكيل القائد العام للجيش العراقي وكان يمثل سياسة البلاط الملكي[١٤٣] إذ كان نوري السعيد يعمل باستمرار من اجل تأجيج موقف الملك المناهض للوزارة حيث حصلت العديد من المشاكل بين السويدي والملك فيصل كان يأتي أكثرها من تحركات نوري السعيد لدى الملك ضد السويدي[١٤٤] . كان السعدون وراء ترشيح السويدي للوزارة الجديدة التي أرادها أن تكون مرحله انتقاليه فالسويدي هو من أعضاء حزبه حزب التقدم وشكل وزارته من أكثرية الوزراء السابقين فبقيت الوزارة تمثل حزب التقدم[١٤٥] إذ كان السعدون من المشجعين والمؤيدين للسويدي الى أقصى الحدود فقد اخذ على نفسه تدبير الأمور لان بواعث عدم الاطمئنان التي كان يخشى منها السعدون قد بدأت تظهر شيئا فشيئا[١٤٦] فشكل السويدي وزارته في ٢٨ نيسان ١٩٢٩ فاسند منصب وزارة الأوقاف له بالوكالة بالإضافة إلى منصب رئيس الوزراء[١٤٧] . نجح السويدي في تبني مبدأ جديد وقيام أسس جديدة يتم بها تحقيق أماني البلاد ورغباتها الملحة بالدخول إلى عصبة الأمم بأقرب وقت ممكن وإنهاء المعاهدات العراقية البريطانية دون التسويف والمماطلة بتعديلها[١٤٨] وبناء عليه بذلت جهود حثيثة متواصلة في سبيل الحصول على تصريح يقضي بترشيح العراق للدخول لعصبه الأمم في اقرب وقت ممكن دون قيد أو شرط . إذ يمكن القول ان الوزارة السويدية التي كان معظم أعضائها من وزارة السعدون المستقيلة والذين كان السعدون يعتمد عليهم في مسانده موقفه السياسي في حين استمر السعدون في تسيير أموره السياسية فانتخب السعدون رئيسا لمجلس النواب فور تشكيل الوزارة السويدية ، يذكر أن السعدون كان ملجئاً للسويدي ومصدراً لقوته في تلك الوزارة [١٤٩]

الوزارة السعدونية الرابعة والأخيرة :-

بعد تشكيل السويدي وزارته قامت مباشرة بإجراء المفاوضات مع الجانب البريطاني لتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية والتي استمرت فترة طويلة لم تتوصل خلالها وزارته إلى أي تغيير ملموس من الجانب البريطاني[١٥٠] هذا من جانب ومن جانب آخر كان الملك فيصل يتحين الفرص لإسقاط وزارة السويدي حيث طلب من السويدي أن تستقيل الوزارة متذرعا بالمعارضة والمؤيدين للبلاد بالأزمة التي حدثت نتيجة رغبه الوزارة بتعديل قانون التعريفة الكمركية وغيرها من المشاكل الأخرى[١٥١] وفي عام ١٩٢٩ تولى حزب العمال في بريطانيا الحكم وأخذت شعوب الشرق الأدنى وأهمها مصر والعراق تضغط للوصول إلى تسويات لتحسين العلاقة بين بريطانيا وبينها[١٥٢] وأكدت ذلك الاتفاقية البريطانية المصرية في ٣ آب

١٩٢٩ التي شجعت العراق لنيل استقلاله مثل ما نالت مصر حقها بالاستقلال[١٥٣] وقد استقالت الوزارة السويدية في ٢٥ آب ١٩٢٩ واستمرت بمزاولة أعمالها إلى ١٨ أيلول ١٩٢٩ إذ اظهر الملك فيصل رغبته العارمة في أن تقوم وزارة قوية تأخذ على عاتقها إدارة وتنظيم العلاقات بين الجانبين العراق والبريطاني وإنهاء المعاهدات ودخول العراق في عصبه الأمم بأقرب وقت ممكن[١٥٤] بينما كان السعدون مسافرا إلى لبنان فقد أصر الملك فيصل عليه بالعودة لتشكيل وزارة جديدة عقب استقالة وزارة السويدي ومع قبول السعدون طلبه وعودته إلى العراق في ١٧ آب ١٩٢٩[١٥٥] اشترط السعدون قبل تشكيل وزارته الحصول على وعد من الحكومة البريطانية بتغيير سياستها التي كانت سببا في استقالة حكومته الماضية فقد طلب وعدا مشروطا بدخول العراق في عصبه الأمم[١٥٦] ويبدو أن السعدون كان غير مطمئن بالرجوع للعمل السياسي وتأليف الوزارة فقد شكا عدة مرات لتوفيق السويدي بعدم تحمل أعباء السياسة في وقت حرج كهذا إلا أن إلحاح الملك فيصل عليه جعله يوافق على تأليف الوزارة على مضض وملل[١٥٧]

فشكل السعدون وزارته الرابعة في ١٩ أيلول ١٩٢٩ مشيدا بالسياسة البريطانية الجديدة اتجاه العراق[١٥٨] . بعد أن انتهت خدمات السير هنري دوبس وحل محله السير كيلبرت كلايتون في آذار ١٩٢٨ . وقد كان السير كيلبرت كلايتون يحمل سياسة جديدة أكثر تفهما للآمال الوطنية[١٥٩] لذا نجد أن السعدون قد سعى إلى تشكيل وزارة قوية توصله إلى الهدف الأسمى واستغلال تصريح الحكومة البريطانية بوجوب تحقيق رغائب الشعب العراقي بالاستقلال التام دون قيد أو شرط[١٦٠] وعلى اثر ذلك استدعى السعدون الى ديوان مجلس الوزراء بعض رجال السياسة والمال ومنهم ياسين الهاشمي فاشتراك الهاشمي في الوزارة كوزير للمالية قد جاء تجاوبا للنجاح حيث كان من المؤمل أن يكون حليفا للوزارة . [١٦١] كان أول عمل قام به السعدون عند تسلمه الوزارة هو التفاوض مع الحكومة البريطانية من اجل عقد معاهدة جديدة بين الجانبين العراقي والبريطاني وتقرير مصير العراق بتحقيق الاستقلال التام وهذا ما أكد عليه السعدون أمام مجلس النواب والأعيان عندما ألقى كلمته التي وضح فيها عن عزم حكومته عقد معاهدة جديدة بين الجانبين العراقي والبريطاني[١٦٢] اذ كان من بين الأهداف التي أكدت عليها وزارة السعدون في منهاجها هو العمل على رفع كل صيغه احتلال من صلب المعاهدة الجديدة . [١٦٣] باشرت الوزارة بتشكيل لجنة وزارية للبدء بالمفاوضات إلا أن الحكومة البريطانية لم تكن صادقة في موقفها وظهر هذا جليا من المذكرات التي جرى تبادلها بين الجانبين العراقي والبريطاني والأنكى من ذلك أن تصريح ١٤ أيلول ١٩٢٩ لم يكن إلا محاولة لامتصاص النقمة وأسلوبا من أساليب المماطلة والمراوغة التي كانت تمارسها السياسة الخارجية البريطانية تجاه الدول التي كانت تحت انتدابها. [١٦٤] اتفق السعدون مع وزراءه على تطبيق المنهاج الذي أعدته الوزارة حيث كان السعدون جاداً بتقليص النفوذ البريطاني في العراق وعدم التدخل بشؤونه وإفساح المجال للعراقيين لقيادة العمل السياسي والإداري والعسكري تهيئاً للاستقلال المنشود[١٦٥] وان وزارة السعدون لم تنشر منهاجا لها في الصحف ولم يعلن السعدون عن خطة عملية لوزارته في البرلمان وكان أمراً لا بد منه في الوزارات الديمقراطية إلا أنها اتخذت لنفسها أسسا عامه أبقتها طي الكتمان[١٦٦] ، من جهة أخرى كانت السلطات البريطانية مطلعة على منهاج الوزارة وأدركت أن السعدون كان جادا في موقفه ليضمن للعراق كل حقوقه الاستقلالية من خلال المعاهدة الجديدة وجعل العلاقة

بين الجانبين علاقة دولتين متحالفتين حيث كان اعتماد بريطانيا على أن الوعد الذي قدمته بدخول العراق إلى عصبه الأمم كان كافيا لان تفرض معاهدة جديدة على العراق لا تختلف عن سابقاتها في ضمان مصالحها لان ذلك في نظرها لن يغير شيئا من وضعها في العراق[١٦٧] الأمر الذي أحرج السعدون وعرضه لشتى الانتقادات من داخل المجلس النيابي والصحافة المحلية[١٦٨] حتى انبرى المعارضون إلى مهاجمة الوزارة بكلام قاسٍ وشديد اللهجة [١٦٩] ومن هنا بدأ الخلاف بين السعدون والسلطات البريطانية خصوصا أن السعدون لم ينظر إلى النتائج التي تحددها المعاهدة الجديدة بل سارع بتطبيق سياسته الهادفة إلى إنهاء وضع العراق تحت الصيغة الانتدابية ممهدا بذلك إلى الاستقلال[١٧٠] المنشود كما حدد السعدون انتهاء مسؤولية الحكومة البريطانية في قضايا الدفاع والتدرج بالأعمال وفق ما صرح به بخطابه أمام مجلس النواب وضرورة تطبيق التجنيد بأسرع ما يمكن وحل المسائل الأخرى المتعلقة كمسالة السكك الحديد وكذلك منع المخابرات والمراجعات مع المفتشين الإداريين من قبل الدوائر المركزية . [١٧١] بالرغم من أن الوزارة السعدونية الرابعة لم تشهد أي مفاوضات مع الجانب البريطاني بعد تصريح ١٤ أيلول ١٩٢٩ إلا أنها أعطت السلطات البريطانية انطباعا مغايرا عن ما كانت عليه في السابق رغم قصر عمر وزارته والذي لم يتجاوز ٥٥ يوما فلم يعد السعدون السياسي الأكثر تعاونا وتفهما مع البريطانيين[١٧٢] اضطر السعدون بعد أن تعذر عليه إقناع المعارضين إلى تبني سياسة تصريح ١٤ أيلول ١٩٢٩ والانفعال والتصريح " بان الأمة التي تريد الاستقلال يجب أن تتهيأ له فالاستقلال يؤخذ بالقوة والتضحية " وهذا دليل واضح للتغيير الذي أصاب علاقة السعدون بالبريطانيين بعد أن كان يؤمن بسياسة التعاون معهم[١٧٣] الأمر الذي أدهش المجلس بما فيه من كلام السعدون الذي وصف بالجريء وتهامس الناس وقتها في الأندية والمقاهي قائلين أن السعدون يدعو إلى الثورة ورفع السلاح لطرد البريطانيين الأمر الذي أصاب دار الاعتماد البريطاني بالذهول متسائلة ماذا أصاب السعدون حتى ينفجر مرة واحدة وأصبح أكثر حماسا من المعارضين أنفسهم[١٧٤] . أصاب السعدون اليأس من طبيعة سير المفاوضات البريطانية من جانب ويأسه من تصرفات الملك فيصل الذي لا يكف عن التدخل والمناورات لإضعافه[١٧٥] الأمر الذي دفع السعدون للانتحار مساء يوم ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ بعد اتهام البعض له بالخيانة تاركا وصيه لابنه علي[١٧٦] وعلى اثر ذلك قدمت الحكومة استقالتها . نستطيع أن نستخلص أهم الأحداث والأعمال في زمن الوزارة السعدونية الأخيرة والتي منها افتتاح مجلس الأمة لدورته الانتخابية الثانية ، ووصول الأمير عبد الله أمير شرق الأردن لبغداد وانتخاب السويدي عضوا للمجلس بدلا عن السعدون[١٧٧]

انتحار السعدون :-

بعد يومين فقط من انعقاد جلسه ١١ تشرين الثاني ١٩٢٩ البرلمانية أقدم السعدون على الانتحار ويمكن أن نعزو ذلك إلى الأسباب الشخصية والسياسية[١٧٨] إذ نشا السعدون على العادات والتقاليد فقد كان فيه خلق البدوي وطبعه[١٧٩] فلم يعرف عن السعدون براعة في قول أو سجع بخطاب فلم ينل السعدون إلا ثقافة محدودة صقلتها المطالعة الأدبية لبعض المفكرين وذلك قد دفعه لمرافقة بعض الساسة ذوي الثقافة العالية من أمثال توفيق السويدي الذي جعله موضع ثقته واتخذه مستشارا له[١٨٠] .

مضى السعدون في طريقه بحزم وجرأة عند انتخاب أول مجلس تأسيسي لكيان العراق الدستوري واستطاع أن يخطو خطوات واسعة ويحقق نجاحا لدعم مركزه السياسي كرجل يواجه الأحداث بقوة وشجاعة[١٨١] . شهدت الوزارة السعدونية حركة صحفية جريئة في التعبير عن رأيها وطرح وجهات النظر واتهمت الوزارة بأنها تهمل الرأي العام فاتهم السعدون ووزارته بالتضليل وانه خائن وعبد للبريطانيين[١٨٢] فقد أثار النهج الذي اختاره السعدون معارضة في الأوساط السياسية فكانت هذه الأوساط تعتقد أن سياسة السعدون هذه لا تؤدي إلى تحقيق الأماني الوطنية خصوصا مع ازدياد ثقة البريطانيين بالسعدون[١٨٣] الأمر الذي أثار حفيظة الملك فيصل الذي اخذ يتحين الفرص لإضعاف وزارته هذا بالإضافة لخيبه الأمل التي شعر بها السعدون من نواب حزبه حزب التقدم لخذلانه وعدم مناصرته إذ التقى السعدون بأحد أعضاء حزبه وقال له أرأيت؟ أسمعت ما قام به المهاجمون والمعارضون في البرلمان؟ إنما مثلي معكم مثل موسى من أصحابه إذ قالوا له فاذهب أنت وربك فقاتلا إنا ها هنا قاعدون[١٨٤]. استمرت معاناة السعدون فكان متذمرا من سياسة بعض رفقائه وزملائه واعتلال صحته فكان السعدون مريضا بمرض السكر بعد الجرح الذي أصابه من احد الموظفين[١٨٥] مضافا إلى ذلك مشاكله العائلية مع زوجته التركية التي لا تتفهمه ولا تتقبل أفكاره فقد لقي السعدون الكثير من المتاعب وعانى من الآلام كثيرا[١٨٦] . كل هذه الأمور جعلته يصبح رجلا يائسا لا يعرف ماذا يفعل على الرغم من حنكته السياسية و أسلوبه البارع في إدارته للمسؤولية[١٨٧] واستمر الحال على هذه الوتيرة إلى يوم ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ فما كان منه إلا إقدامه على الانتحار الذي أنهى فيه حياته برصاصة واحده فكانت حياته حياة سياسية مفعمة بالمواقف والأحداث[١٨٨]

الخاتمة :-

كان السعدون من عائله ترجع بالأصل لإشراف الحجاز فكان والده فهد بن ثامر احد شيوخ أسرة آل السعدون المعروفة والبارزة في جنوب العراق والتي حكمت المنتفك قرابة الأربعة قرون ، تقربت لها السلطة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. تخرج السعدون ضابطا في الجيش العثماني وأصبح مرافقا للسلطان عبد الحميد الثاني ثم ما لبث أن استقال من الجيش بعد تنحي السلطان عن الحكم وقيام الاتحاديين بإبعاده إلى أدرنه وفي عام ١٩٠٩ تزوج من فتاة تركية من إحدى الأسر الغنية حيث كان والدها مديرا للأوقاف وفي عام ١٩١٠ انتخب نائبا في مجلس المبعوثان العثماني عن المنتفك لأول مرة وجاءت انتخابات عام ١٩١٢ بالسعدون مره أخرى نائبا عن المنتفك . وفي عام ١٩١٤ أعيد انتخابه نائبا في مجلس المبعوثان عن المنتفك وخلال الحرب العالمية الأولى(١٩١٤- ١٩١٨) بقي السعدون في استانبول وبعد عقد الهدنة سافر إلى بغداد ومكث تسعه أشهر ثم عاد إلى الأستانة ، وخلال فتره وجوده هناك لم يشترك بأي نشاط سياسي فلم يشترك في الجمعيات العربية التي ظهرت وضل غير فعال داخل مجلس المبعوثان . ظهر السعدون على المسرح السياسي العراقي في عام ١٩٢٢ حيث دخل وزارة عبد الرحمن الكيلاني الثانية وزيرا للعدلية في ٢٤ نيسان ١٩٢٢ ووزيرا للداخلية في وزارته الثالثة في ٣٠ أيلول ١٩٢٢ كما شغل منصب وزير الداخلية في وزاره ياسين الهاشمي الأولى في ٢ آب ١٩٢٤ ثم انتخب عضوا في المجلس التأسيسي العراقي وفي ٢٧ آذار ١٩٢٤ انتخب رئيسا للمجلس النيابي ورئاسة مجلس النواب للسنوات ١٩٢١، ١٩٢٧ ، ١٩٢٩ وألف حزبا سياسيا برلمانيا سمي بحزب التقدم في زمن

وزارته الثانية التي شكلها في ٢٦ حزيران ١٩٢٥ وقد شكل السعدون أربع وزارات في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٢ و ٢٦ حزيران ١٩٢٥ و١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ و ١٩ أيلول ١٩٢٩ ويمكن القول أن الحياة السياسية للسعدون كانت قد مثلت اتجاهين واضحين الأول منها تعاونه مع البريطانيين اعتمادا منه أن العراق بحاجه إلى مثل هذا التعاون طالما انه يعيش ظروفا سياسية واقتصادية واجتماعية قاسية وكانت كل هذه أمورا توجب التعاون مع حليف قوي كبريطانيا من اجل نيل العراق استقلاله التام والاتجاه الثاني والذي ظهر بعد مفاوضات عام ١٩٢٦ قد بين للسعدون حقيقة ان بريطانيا غير جادة في تنفيذ وعودها للعراقيين للوصول إلى الأهداف الوطنية المنشودة وبالنهاية أقدم السعدون تحت ظروف نفسية سيئة على الانتحار في مساء يوم ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ تاركاً وصيته لابنه علي.

الهوامش:-

[١] خالد احمد الجوال، موسوعة أعلام كبار ساسة العراق الملكي(١٩٢٠-١٩٥٨م)، ج١، بغداد ٢٠١٣، ط١، ص٤٦٤

٢ علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الملكي، بغداد ٢٠٠٤م ، ط١ ، ص٤٢.

٣ خالد احمد الجوال، المصدر نفسه، ص٤٦٤.

٤ لطفي جعفر فرج عبد الله ، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي والمعاصر، ٢٠١١ لبنان، ط١ ، ص٣٨.

٥ لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر نفسه، ص٣٩.

٦ خالد احمد الجوال، المصدر السابق، ص٤٦٤.

٧ لطفي جعفر فرج عبد الله، المصدر السابق، ص٤٠.

٨ خالد احمد الجوال، المصدر السابق، ص٤٦٠-٤٦٤.

٩ لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر السابق ، ص ٤٣

١٠ المصدر نفسه ، ص ٤٤

١١ توفيق علي برو ، الغرب والترك في العهد الدستوري العثماني (١٩٠٨-١٩١٤) ، ص ٤٦٧

[١٢] لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر السابق ، ص ٤٨

١٣ خالد احمد الجوال ، المصدر السابق ، ص ٤٦٤

١٤ لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر السابق ، ص ٤٨

١٥ توفيق علي برو ، المصدر السابق ، ص ٥١ – ٦١

١٦ خالد احمد الجوال ، المصدر السابق ، ص ٤٦٤

١٧ المصدر نفسه ، ص ٤٦٤

١٨ لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر السابق ، ص ٥١

١٩ خالد احمد الجوال ، المصدر السابق ، ص ٤٦٤

٢٠ لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر السابق ، ص ٥٥

٢١ سليمان فيضي ، في غمرة النضال ، بغداد ١٩٥٢ ، ص ١٤٥

٢٢ خيري أمين العمري ، شخصيات عراقية من العهد الملكي ، بيروت٢٠٠٨ ، ط١ ، ص ٦٢

٢٣ لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر السابق ، ص ٥٩

٢٤ المصدر نفسه ، ص ٦٠

٢٥ المصدر نفسه ، ص ٦٠

٢٦ المصدر نفسه ، ص ٦٩

٢٧ علاء محمد جاسم الحربي ، المصدر السابق ، ص ٤٣

٢٨ خيري أمين العمري ، المصدر السابق ، ص ٦٢

٢٩ عبد الرزاق الحسني، الأصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل، بيروت٢٠١٤، ط٢ ، ص٢٤

٣٠ فاروق صالح العمر ، الحياة الحزبية في العراق بين الحربين ، بيروت ٢٠١٣ ، ط١ ، ص٤٤

٣١ عبد الرزاق الحسني ، العراق في دوري الاحتلال والانتداب ، بيروت ٢٠١٣ ، ط١ ، ص٢٧٣

٣٢ عبد الرزاق الحسني ، الأصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية ، ص ٢٧

٣٣ خالد احمد الجوال ، المصدر السابق ، ص ٤٦٥

٣٤ عبد الرزاق الحسني ، الأصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية ، ص ٢٦-٢٧

٣٥ مقتبس من لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر السابق ، ص ٨٢

٣٦ ستيفن همسلي لونكريك ، سليم طه التكريتي ، العراق الحديث من سنة١٩٠٠-١٩٥٠، ج١ ، ط٢ ، ص ٢٤٧

٣٧ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، بيروت ١٩٨٢ ، ج٣ ، ط٥ ، ص ٢٠

٣٨ خيري أمين العمري ، شخصيات عراقية من العهد الملكي ، ص ١٩٤-١٩٦

٣٩ خيري أمين العمري ، حكايات سياسية من تاريخ العراق ، ص ١٩٤-١٩٦

٤٠ توفيق السويدي ، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، ٢٠١٠ بيروت ، ط٢ ، ص ١٦٥

٤١ رجاء حسين الخطاب ، العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧ ، ص ٩٣

٤٢ ابراهيم خليل احمد ، جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر ، ص ٣٧
ص٧

٤٣ غازي دحام فهد المرسومي ، البلاط الملكي في العراق ودوره في الحياة السياسية من ١٩٢١-١٩٣٣ ، بيروت ٢٠٠٢ ، ط١ ، ص ٢٥٤

٤٤ عبد الرزاق الحسني ، العراق في دوري الاحتلال والانتداب ، ص ٢٦

٤٥ لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر السابق ، ص ٨٦

٤٦ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ص ٢٠

٤٧ ابراهيم خليل احمد ، جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص ٣٧

٤٨ عبد الرزاق الحسني ، العراق بين دوري الاحتلال والانتداب ، ص ٢٧

٤٩ محمد مظفر الأدهمي ، العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٣٢ ، بغداد ٢٠٠٩ ، ص ٩٤

٥٠ لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر السابق ، ص ٨٤

٥١ محمد مظفر الأدهمي ، المصدر السابق ، ص ٩٦

٥٢ عبد الرزاق الحسني، العراق بين دوري الاحتلال والانتداب ، ص ٢٨-٢٩

٥٣ رجاء حسين خطاب ، المصدر السابق ، ص ١٠٤

٥٤ ستيفن همسلي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٤

٥٥ غازي دحام فهد المرسومي ، المصدر السابق ، ص٢٥٥

٥٦ محمد مظفر الأدهمي ، المصدر السابق ، ص٩٨

٥٧ خليل احمد إبراهيم ، جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٤٦

٥٨ خالد احمد الجوال، المصدر السابق ، ص ٤٦٥

٥٩ ستيفن همسلي لونكريك ، المصدر السابق ، ص٢٤١

٦٠ غازي فهد دحام المرسومي ، المصدر السابق ، ص٢٥٥

٦١ ستيفن همسلي لونكريك ، المصدر السابق ، ص٢٤٥

٦٢ غازي فهد دحام المرسومي ، المصدر السابق ، ص٢٤٥

٦٣ عبد الرزاق الحسني ، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، ص٢٨

٦٤ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ص ٢١-٢٢

٦٥ لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر السابق ، ص٩١

٦٦ عبد الرزاق الحسني ، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، ص٢١

٦٧ غازي فهد دحام المرسومي ، المصدر السابق ، ص٢٨٧

٦٨ غازي فهد دحام المرسومي ، المصدر السابق ، ٢٨٧

٦٩ علاء جسم محمد الحربي ، المصدر السابق ، ص٤٣

٧٠ إبراهيم خليل احمد ، جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٢٨

٧١ عبد الرزاق الحسني ، العراق في دوري الاحتلال والانتداب ، ص ٣٠

٧٢ علاء جسم محمد الحربي ، المصدر السابق ، ص٤٣

٧٣ توفيق السويدي ، المصدر السابق ، ص٩٢

٧٤ لطفي جعفر فرج عبدا لله ، المصدر السابق ، ص١٧

٧٥ غازي فهد دحام المرسومي، المصدر السابق، ص٢٨٧

٧٦ رقية حميد حسن البرزنجي ، الشيخ سالم الخيون ودوره الاجتماعي والسياسي في العراق حتى عام ١٩٥٤، ط١ بغداد، ٢٠١٦م، ص١٨١.

٧٧ ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص٢٤٦.

٧٨ محمد مظفر الأدهمي، المصدر السابق، ص١٢٥.

٧٩ عبد الرزاق الحسني، العراق بين دورين الاحتلال والانتداب، ص٣٧.

٨٠ لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر السابق، ص١٨٤.

٨١ غازي دحام فهد المرسومي، ص٢٨٨.

٨٢ عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، ص٢٥

٨٣ عازي دحام فهد المرسومي، المصدر السابق، ص٢٨٩.

٨٤ لطفي جعفر فرج ، المصدر السابق، ص١٩١.

٨٥ محمد مظفر الأدهمي، المصدر السابق، ص١٣٣.

٨٦ سامي عب الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي واثره في تاريخ العراق المعاصر، (١٩٢٢-١٩٣٦م)، ص١٣٧

٨٧ ابراهيم خليل احمد ، جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق، ص٣٩.

٨٨ محمد مظفر الأدهمي، المصدر السابق، ص١٨٤-١٨٥.

٨٩ لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر السابق ، ص ١٩٢

٩٠ رقية حميد حسين البرزنجي، المصدر السابق، ص٢٠٠.

٩١ لطفي جعفر فرج عبد الله ، مذكرات المجلس التأسيسي، ص١٩٦.

٩٢ عبد الرزاق الحسني، العراق بين دوري الاحتلال والانتداب، ص٨١.

٩٣ لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر السابق، ص١٩٧-٢٠٣.

٩٤ محمد حميدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع (١٩١٤-١٩٥٨م) بغداد، ٢٠٠٠، ط١ ، ص٤٠-٤١.

٩٥ ابراهيم خليل احمد ، جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق، ص٤٤-٤٥.

٩٦ غازي دحام المرسومي، المصدر السابق، ص٢٩٠.

٩٧ الهاشمي: ولد في بغداد عام ١٨٨٤م تخرج في المدرسة العسكرية في استانبول عام ١٩٢٢م عاد الى العراق واشترك في وزارة السعدون الأولى فأصبح وزيراً للمواصلات والأشغال عام ١٩٢٢م ألف وزارته الأولى عام ١٩٢٤م أسس حزب الشعب عام ١٩٢٤م ألف وزارته الثانية عام ١٩٣٥م اضطر الى تقديم استقالته اثر انقلاب بكر صدقي

عام ١٩٣٦م وتوفي عام ١٩٣٧م. للمزيد من التفاصيل ينظر: سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية ١٩٢٢-١٩٣٦م، ٢٠١٣.

٩٨ عبد الرزاق الحسني، الأصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، ص٣٨.

٩٩ سامي عبد الحافظ القيسي، المصدر السابق، ص١٩٢.

١٠٠ لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر السابق، ص٢٢٢-٢٢٣

١٠١ عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ص٣٦

١٠٢ سامي عبد الحافظ القيسي، المصدر السابق، ص٢٦٩-٢٧١.

١٠٣ عبد الرزاق الحسني، الأصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، ص٤٢.

١٠٤ نقلا عن لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر السابق، ص٢٢٩.

١٠٥ عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ص٣٨.

١٠٦ محمد مظفر الأدهمي ، المصدر السابق، ص٢١٢.

١٠٧ الكيلاني: ولد في بغداد عام ١٨٩٢م ودرس في مدارسها ثم انتمى الى مدرسة الحقوق ونال شهادتها عام ١٩١٤م، تقلد العديد من المناصب الإدارية والوزارية ، أصبح عضواً في البرلمان، كما اختير لرئاسة مجلس النواب عام ١٩٢٥-١٩٢٦م وعين رئيساً للديوان الملكي عام ١٩٣٢م، أصبح رئيس للوزراء وثلاث مرات ١٩٣٣-١٩٤٠-١٩٤١م التي ألف فيها حكومة الدفاع الوطني، توفي في بيروت عام ١٩٦٥م ، للمزيد من التفاصيل ينظر:- مير بصري، أعلام السياسية في العراق الحديث، لندن، ١٩٨٥م، ص١٤٦-١٥٣م.

١٠٨ خالد احمد الجوال، المصدر السابق، ص٢٣٩.

١٠٩ لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر السابق، ص٢٢٨.

١١٠ غازي دحام فهد المرسومي ، المصدر السابق، ص٢٩٣.

١١١ لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر السابق، ص٢٢٨.

١١٢ ابراهيم خليل احمد ، جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص٥٦.

١١٣ حسن شبر، العمل الحزبي في العراق ١٩٠٨-١٩٥٨م، بغداد، ٢٠١٢م، ط٢ ، ص٩٥.

١١٤ أحلام حسين جميل، الأفكار السياسية للأحزاب العراقية في عهد الانتداب(١٩٢٢ – ١٩٣٢)، بغداد، ١٩٨٥م، ص٥٠.

١١٥ لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر السابق، ص٢٢٩.

١١٦ حسن شبر، المصدر السابق، ص٩٥.

١١٧ محمد مظفر الأدهمي، المصدر السابق، ص٢٢٧.

١١٨ حسن شبر ، المصدر السابق ، ص ٩٥

١١٩ غازي دحام فهد المرسومي ، المصدر السابق ، ص ٢٩٤

١٢٠ محمد مظفرالادهمي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٠

١٢١ لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر السابق ، ص ٢٤٦-٢٤٧

١٢٢ المصدر نفسه ، ص ٣٠٨

١٢٣ خالد احمد الجوال المصدر السابق ، ص ٤٦٧

١٢٤ لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر، السابق ص ٣٠٨

١٢٥ أحلام حسين جميل ، المصدر السابق ، ص ٥٤

١٢٦ عبد الرزاق الحسني ، الأصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، ص ٦١

١٢٧ حسن شبر، المصدر السابق ، ص ٩٧

١٢٨ عبد الرزاق الحسني ، العراق في دوري الاحتلال والانتداب ، ص١٥٠

١٢٩ محمد مظفر الأدهمي ، المصدر السابق ، ص٢٤٣

١٣٠ سعيد رشيد زميزم ، المصدر السابق، ص٦١

١٣١ ابراهيم خليل احمد ، جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٦٥

١٣٢ غازي دحام فهد المرسومي ، المصدر السابق ، ص٣٠١

١٣٣ لطفي جعفر فرج عبد الله ،المصدر السابق ، ص٣٩٥

١٣٤ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث، ص ٥٨ ٥٩

١٣٥ ابراهيم خليل احمد ، جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٦٥

١٣٦ سامي عبد الحافظ القيسي ، المصدر السابق ، ص٣٦٠ ٣٦١

١٣٧ خالد احمد الجوال، المصدر السابق، ص٤٦٨

١٣٨ عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ص ٥٩

١٣٩ عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ص ٥٩

١٤٠ توفيق السويدي:- ولد في بغداد عام ١٨٩٢ ودرس في مدارسها وأكمل دراسته القانونية والجامعية في اسطنبول وباريس ، شغل العديد من المناصب الوزارية أسندت إليه رئاسة الوزراء للمرة الأولى في ٢٨ نيسان عام ١٩٢٩ ، انتخب نائبا عن بغداد ، عين عضوا بمجلس الأعيان عام ١٩٤٧ . للتفاصيل ، ينظر :- مير بصري أعلام السياسة في العراق الحديث لندن ١٩٨٥، ص ١١٨-١٢٥

١٤١ سعيد رشيد زميزم ، المصدر السابق ، ص٦٣

١٤٢ لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر السابق ،ص ٤٠١

١٤٣ نوري السعيد :- ولد في بغداد عام ١٨٨٨ فارزه وكان عضوا في جمعيه العهد التي تأسست في اسطنبول عام ١٩١٣ ، وأثناء قيام الثورة العربية في الحجاز ١٩١٦ كان احد الضباط الذين انخرطوا في هذا الجيش ، تقلد رئاسة الوزارة ١٤ مره . للتفاصيل ينظر :- عبد الرزاق احمد النصيري ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢ ، مكتبه اليقظة العربية ، بغداد ١٩٨٨

١٤٤ غازي دحام فهد المرسومي ، المصدر السابق ، ص٣٠٢

١٤٥ حسن شبر ، المصدر السابق ، ص٩٧

١٤٦ توفيق السويدي، المصدر السابق، ص١٣١ ح- ١٣٢

١٤٧ عبد الرزاق الحسني، الأصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، ص٦٨

١٤٨ سامي عبد الحافظ القيسي ، المصدر السابق ، ص٤٦١-٣٦٢

١٤٩ لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر السابق ، ص٤٠٦

١٥٠ سعيد رشيد زميزم ، المصدر السابق ، ص٦٤

١٥١ عازي دحام فهد المرسومي ، المصدر السابق ، ص٣٠٣

١٥٢ معن فيصل مهدي القيسي ، الملك فيصل الأول من الثورة العربية الكبرى الى تأسيس الدولة العراقية الحديثة ، بغداد٢٠١٤، ط١، ص١٥٥

١٥٣ لطفي جعفر فرج عبد لله ، المصدر السابق ، ص٤٠٧

١٥٤ عبد الرزاق الحسني ، العراق في دوري الاحتلال والانتداب ، ص١٥٨

١٥٥ لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر السابق ، ص٤٠٨

١٥٦ محمد مظفر الأدهمي ، المصدر السابق ، ص٢٨٠

١٥٧ توفيق السويدي، المصدر السابق، ص١٦١

١٥٨ إبراهيم خليل احمد ، جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٦٦

١٥٩ خيري امين العمري ، شخصيات عراقية ، ص٦٦

١٦٠ لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر السابق ، ص٤١٠

١٦١ سامي عبد الحافظ القيسي ، المصدر السابق ، ص٣٦٧

١٦٢ سعيد رشيد زميزم ، المصدر السابق ، ص٦٤-٦٥

١٦٣ خيري امين العمري ، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث ، ص٢٠١

١٦٤ غازي دحام فهد المرسومي ، المصدر السابق ، ص٢٧٣

١٦٥ لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر السابق ، ص٤١٥

١٦٦ عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ص٦٧

١٦٧ لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر السابق ، ص٤١٧

١٦٨ غازي دحام فهد المرسومي ، المصدر السابق ، ص٣٠٤

١٦٩ عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ص٧٤

١٧٠ لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر السابق ، ص٤١٨

١٧١ عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ص٦٧- ٦٨

١٧٢ لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر السابق ، ص٤٣١

١٧٣ لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر السابق ، ص٤٤٣

١٧٤ خيري امين العمري ، شخصيات عراقية من العهد الملكي ، ص٢٠٣

١٧٥ غازي دحام فهد المرسومي ، المصدر السابق ، ص٣٠٤

١٧٦ عبد الامير هادي العكام ، رسائل خاصة بين الملك فيصل الاول وعبد المحسن السعدون ، مجلة دراسات تاريخية ، بغداد ، السنة الثامنة ، العدد ٢١ ، ٢٠٠٩ ، ص ٥٩

١٧٧ خالد احمد الجوال، المصدر السابق، ص٤٦٩

١٧٨ لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر السابق ، ص٤٤٣

١٧٩علاء جاسم محمد الحربي ، المصدر السابق ، ص٤٤

١٨٠ خيري امين العمري ، شخصيات عراقية من العهد الملكي ، ص٦٦ – ٦٧

١٨١ خيري امين العمري ، شخصيات عراقية من العهد الملكي ، ص١٩٤

١٨٢ لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر السابق ، ص٤٤٧ – ٤٥٠

١٨٣ خيري امين العمري ، شخصيات عراقية من العهد الملكي ، ص١٩٦

١٨٤ نقلا عن علي الشرقي ، ذكرى السعدون ، ص٨٠

١٨٥ لطفي جعفر فرج عبد الله ، المصدر السابق ، ص٤٤٤

١٨٦ خيري امين العمري ، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث ، ص٢٠٦

١٨٧ سعيد رشيد زميزم ، المصدر السابق ، ص٦٥ – ٦٦

١٨٨ حميد المطبعي ، موسوعة أعلام وعلماء العراق ، ٢٠١١ ، ج١ ، ط١ ، ص٥٢٠

المصادر :-

اولاً :- الكتب العربية والمترجمة

١. ابراهيم خليل احمد، جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر، (جامعة الموصل ١٩٨٩)

٢. أحلام حسين جميل ، الأفكار السياسية للأحزاب العراقية في عهد الانتداب ١٩٢٢-١٩٣٢ ، (بغداد ١٩٨٥)

٣. توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، الطبعة الثانية ،(بيروت ٢٠١٠)

٤. حسن شبر ، العمل الحزبي في العراق ، ١٩٠٨-١٩٥٨ ، الطبعة الثانية ، (بغداد ٢٠١٢)
٥. خالد أحمد الجوال، موسوعة أعلام كبار ساسة العراق الملكي (١٩٢٠-١٩٥٨) ، الجزء الأول ،الطبعة الأولى ، (بغداد٢٠١٢)
٦. خيري أمين العمري ، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث ، الطبعة الأولى (القاهرة ١٩٦٩)
٧. خيري أمين العمري ، شخصيات عراقية من العهد الملكي ، الطبعة الأولى ، (بيروت ٢٠٠٨)
٨. رجاء حسين الخطاب ، العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧ ، الطبعة الثانية ، (بغداد ١٩٧٧)
٩. رقية حميد حسن البرزنجي ، الشيخ سالم الخيون ودوره الاجتماعي والسياسي في العراق حتى عام ١٩٥٤ ، الطبعة الثانية ، (بغداد ٢٠١٦)
١٠. سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي وأثره في تاريخ العراق المعاصر ، (بغداد ٢٠١٣)
١١. ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٥٠ ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، (بغداد ١٩٨٨)
١٢. سعيد رشيد زميزم ، ملوك العراق والوصي عبد الاله ، الطلعة الأولى ، (بيروت ٢٠١١)
١٣. سليمان فيضي ، في غمرة النضال ، (بغداد ١٩٥٢)
١٤. عبد الرزاق الحسني ، الأصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، الطبعة الأولى والثانية ، (بيروت ٢٠١٤)
١٥. عبد الرزاق الحسني ، العراق في دوري الاحتلال والانتداب ، الطبعة الأولى ،(بيروت ٢٠١٣)
١٦. عبد الرزاق الحسني ،تاريخ العراق السياسي الحديث ، الجزء الثالث ، (بيروت ١٩٨٢)
١٧. علاء جاسم محمد الحربي ، رجال العراق الملكي ،الطبعة الأولى ، (لندن ٢٠٠٤)
١٨. علي الشرقي ، ذكرى السعدون ، (بغداد ١٩٢٩)
١٩. غازي دحام فهد المرسومي ، البلاط الملكي في العراق ودوره في الحياة السياسية ، الطبعة الأولى ، (بيروت ٢٠٠٢)
٢٠. فاروق صالح العمر ، الحياة الحزبية في العراق بين حربين ، الطبعة الأولى ، (بيروت ٢٠١٣)
٢١. لطفي جعفر فرج عبد الله ، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، الطبعة الأولى ، (بيروت ٢٠١١)
٢٢. محمد حمدي الجعفري ، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع (١٩١٤ – ١٩٥٨) ، الطبعة الأولى ، (بغداد ٢٠٠٠)
٢٣. محمد مظفر الأدهمي ، العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية ، (بغداد ٢٠٠٩)
٢٤. معن فيصل مهدي ، الملك فيصل الأول من الثورة العربية إلى تأسيس الدولة العراقية الحديثة ، الطبعة الثانية ، (بغداد ٢٠١٤)

ثانياً :- الرسائل والأطاريح

١. توفيق علي برو ، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني (١٩٠٨-١٩١٤) ،(القاهرة ١٩٦٠

٢. فاطمة فالح جاسم الخفاجي ، دور نواب المنتفك في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥- ١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠٠٩

ثالثاً :- الموسوعات

١. حميد المطبعي موسوعة أعلام وعلماء العراق ، الجزء الأول

رابعاً :- المجلات

١. عبد الامير هادي العكام ، رسائل خاصة بين الملك فيصل الأول وعبد المحسن السعدون ،مجلة دراسات تاريخية ، بغداد ، السنة الثامنة ، العدد ٢١ ، ٢٠٠٩